



إضاءات نشرة توعوية يصدرها
معهد الدراسات المصرفية
دولة الكويت - مارس 2016
السلسلة الثامنة- العدد 8



قرض متعثّر مكتمل في مرحلة النضج حيث بلغ شدة أزمته وأقصى حد له، وأصبحت أوضاعه بالغة السوء وتهدد استمراره، وفي الوقت ذاته تفرض أوضاع المشروع مزيد من الاهتمام من جانب المحيطين والمتعاملين معه.

قرض متعثّر في مرحلة المعالجة والقضاء عليه حيث يكون قد تم وضع خطة تقويم المشروع المدين وتصفيته وفقاً للخطة التي اتفق عليها الدائنين.

الخلاصة

إن قضية تعثر القروض المصرفية أخطر المشاكل التي يتعرض لها البنك، لما تسببه من اختلالات في موازينه حيث تصنعه في أوضاع وظروف حرجة. فيجب عليه أن يدرس هذه المشكلة من كل جوانبها حتى يتمكن من تفادي حدوث أي أزمة تعيق نشاطه المصرفي، وتقف حجر عثرة أمام قيامه بأهم وظائفه والمتمثلة في تقديم القروض بسبب نقص السيولة.

المصادر:

- التسهيلات الائتمانية المتعثرة - دراسة تطبيقية للباحثة دعاء محمد زائدة تحت إشراف الدكتور فارس محمود أبو معمر 2006.
- القروض المتعثرة - مذكرة مالية للأستاذ سمير حسن يوليو/2010.

القروض المتعثرة TROUBLED LOANS

تستحوذ معالجة القروض المتعثرة على اهتمام كبير من السلطات الرقابية لأن تأثير مثل هذه القروض لا يقتصر على المصرف فحسب، بل يمتد ليصل الجهاز المصرفي ككل، حيث تعتبر التسهيلات الائتمانية التي تمنحها المصارف لعملائها من أهم مصادر الدخل، وهي تشكل إزعاج للمصارف في حالة تعثرها، لما ينتج عنها من آثار سلبية تؤثر على الوضع المالي للمصرف. وبناء على ذلك توجب على المصارف إتباع الأسس المصرفية السليمة في عمليات منح الائتمان تجنباً للتعثر، والذي إذا زاد عن المستوى المقبول سيؤدي إلى تعرضها إلى مخاطر كبيرة.

محاور العدد:

- تعريف القروض المصرفية المتعثرة
- أسباب تعثر القروض:
 - أولاً: مجموعة الأسباب المتعلقة بالعميل
 - ثانياً: مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنك
 - ثالثاً: مجموعة الأسباب المتعلقة بالظروف المحيطة
- أنواع القروض المصرفية المتعثرة
- الخلاصة

Business Loan

APPROVED



ص.ب: 1080 الصفاة - 13011 الكويت
P.O.Box 1080 Safat 13011 Kuwait
تلفون: +965 22901100 - فاكس: +965 22466430
البريد الإلكتروني: www.kibs.edu.kw - cs@kibs.edu.kw

معهد الدراسات المصرفية
INSTITUTE OF BANKING STUDIES



تعريف القروض المصرفية المتعثرة

- هي كافة أنواع التسهيلات الائتمانية التي حصل عليها العميل ولم يقم بسدادها في موعدها، فيتحول الدين من تسهيلات ائتمانية جارية إلى أرصدة مدنية متوقعة، وبمرور الوقت يصبح القرض متعثراً.
- هي تلك القروض التي لا يلتزم العميل بتسديدها وفق التواريخ المتفق عليها مع إدارة الائتمان.
- هي القروض التي لا يقوم المقترض بتسديدها حسب جدول السداد المتفق عليه، مع ملاحظة المقترض في تزويد البنك بالبيانات والمستندات المطلوبة.

وهناك تصنيفات للقروض في هذا المجال:

- 1 - قروض متعثرة: حيث المركز المالي للعميل غير جيد ولا يمكنه من سداد أقساط القرض وفوائده وتقسّم القروض المتعثرة إلى:

- قروض يشوبها ملاحظات مختلفة تستدعي متابعتها بدقة واتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة ومن أمثلة تلك الملاحظات التأخير في سداد الأقساط أكثر من شهر، وعدم استكمال المستندات في الملف وضعف حركة الحساب.

- قروض تقترب من دائرة الخطر وتحتمل أن تسبب خسارة للبنك لأسباب قد تتعلق بضعف سيولة المنشأة المقترضة أو تخيير إدارتها، هذه الحسابات

تتطلب رعاية أكثر ليست بالضرورة قروض مشكوك فيها.

- قروض إمكانية تسديدها بالكامل مشكوك فيها من حيث يكون هناك تأخر في سداد القرض أو القسط والفوائد لفترة تزيد عن ستة أشهر أو يكون القرض من المجموعة الثانية ويستمر بذلك بدون أي تحسن في الوضع.

2 - قروض هالكة: وهي تلك القروض التي استنفذت كافة الوسائل الممكنة لتحصيلها بحيث أصبح مستحيلًا تحصيلها أو تحصيل جزء منها على أرض الواقع.

أسباب تعثر القروض

أولاً: مجموعة الأسباب المتعلقة بالعميل

- حادثة خبراتهم في النشاط الذي يقومون بتمويله خاصة بالنسبة للمشروعات الجديدة.
- دخولهم في أنشطة لا معرفة لهم بها دون علم البنك واستخدام تسهيلات البنك الائتمانية في تمويلها.
- سوء الإدارة للأموال المقترضة والتلاعب بأموال البنك.
- اعتمادهم على أفراد منعدمي الخبرة أو منخفضي الكفاءة والدراية الفنية والعملية في إدارة النشاط.
- وفاة العميل ورعونة الورثة من الأبناء.



- حدوث اختناقات نتيجة تراجع معدل دوران رأس المال العامل وحدوث تسربات في رأس المال العامل خاصة في السيولة النقدية ترتب عليها عدم قدرة المنشأة على شراء المواد الخام أو دفع أجور عمالها ومن ثم انخفاض إيرادات المشروع وعدم قدرته على سداد التزاماته قصيرة الأجل التي استحققت عليه، ومن ثم انخفاض قدرته على الحصول على تمويل جديد.

- ضعف التخطيط التمويلي وعدم قدرة المنشأة على إحداث توافق بين احتياجاتها وبين إيراداتها من التمويل.

- تقدير العميل الخاطئ للأسواق ومخالاته في تسعير ثمن البضاعة وعدم تقديره للمنافسة بشكل سليم.

- اعتماد المشروع المقترض على دراسة جدوى خاطئة.

ثانياً: مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنك

1 - بالنسبة للضمانات المقدمة:

- المغالاة في تقييم الضمانات المقدمة من العميل ضماناً للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنك وتسعيرها بأعلى من قيمتها الحقيقية بكثير.

- عدم مراعاة الشروط الواجب توافرها في الضمانات المقدمة.

- عدم القيام باستعلامات دقيقة ودورية ومتجددة عن نوعيات البضائع المقدمة كضمان.

- عدم تغطية البضائع المرتهلة ببوواصل التأمين ضد الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها أثناء فترة الرهن والتخزين.

2 - بالنسبة للدراسة الائتمانية:

- رعونة القائمين بالعمل الائتماني وعدم اقتناعهم بأهمية الدراسات الائتمانية كأساس لاتخاذ القرار الائتماني.

- عدم تدعيم الدراسات الائتمانية بالبيانات السليمة والواقعية عن العملاء وعن الظروف المختلفة التي تؤثر على قدرتهم على سداد التسهيلات الممنوحة.

- عدم التحقق من صحة وسلامة المستندات التي تقدم بها العميل للبنك.

- عدم تدعيم الدراسات الائتمانية بأراء المستويات الإشرافية الائتمانية المتعددة داخل الفروع والاكفاء

بمستوى واحد منها.

– الموافقة على منح العميل تسهيلات ائتمانية جديدة قبل وفاءه بالتزاماته اتجاه الحدود القائمة.

3 – أخطاء في حسابات المخاطر التي تكتنف العملية:

– تمويل المشروع بالكامل للاستفادة من العائد الذي يحققه وبالتالي عندما تحدث المخاطرة يواجه البنك مشكلة يصعب معالجتها، ويجد نفسه مضطرا لتحمل كافة مخاطره.

– تمويل المشروع اعتمادا على عوائد تشغيله ودون أخذ الضمانات الشخصية والمادية الكافية.

– السماح للعميل باستخدام التسهيلات الممنوحة له قبل استيفاء الشروط وتقديم المستندات والتعهدات.

– السماح للعميل باستعمال مبلغ التسهيلات دفعة واحدة وبالتغاضي عن شروط استخدام التسهيل وكذا عن احتياجات وشروط وبيانات دراسة الجدوى المعدة عن المشروع.

4 – سوء الإدارة الائتمانية:

– عدم وجود مرجع عملي وعلمي متكامل يمثل دليل عمل واضح ومفهوم ومعلن عنه ومتفق عليه من جميع العاملين.

– عدم وجود أدوات ائتمانية تحليلية متفق عليها وقابلة للتطوير ومن ثم تمثل الدراسة الائتمانية

عملية اجتهاد شخصي مما يدفع الباحث إلى التحيز وعدم الموضوعية.

– إنشاء شركات فاشلة بدراسات جدوى غير حقيقية ومبنية على أسس غير سليمة.

ثالثاً: مجموعة الأسباب المتعلقة بالظروف المحيطة

1 – منشآت أو شركات إنتاجية لا تعمل بطاقتها الكاملة وتنتشر فيها طاقات عاطلة نتيجة لأي من الأسباب التالية:

• نقص عنصر من عناصر التشغيل أو لا يوجد التمويل اللازم لتوفير هذا العنصر.

• نقص أو تراجع الطلب على الإنتاج سواء لتغير أذواق المستهلك أو لنقص القوة الشرائية نتيجة للكساد.

• ظهور منافس جديد لديه إمكانيات هائلة وقدرات تمكنه من الإنتاج بتكلفة أقل وجودة أعلى.

2 – منشآت تعمل على نطاق محدود صغير الحجم لدرجة لا تمكنها من الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير بل تعاني من كونها منشآت تنتج إنتاج نمطي مرتفع الكلفة ومنخفض الجودة لا يقبل عليه المستهلك إلا مضطرا، وهذه المشروعات غالبا ما تكون غير قابلة للتوسع لكونها صغيرة الحجم نتيجة:

• صغر المساحة الجغرافية التي يشغلها المشروع.

• تقادم التكنولوجيا المستخدمة وعدم إمكانية استخدام تكنولوجيا جديدة لاعتبارات فنية ومهنية.

• ارتفاع معدل ومتوسط سن العمال.

3 – سوق محلي محدود ينقصه القدرة على استيعاب الإنتاج والمرونة والتلقائية ومن ثم لا يكون مشجعا للقيام بإنشاء شركات كبيرة الحجم نظرا لأن السوق لا يستوعب الإنتاج الضخم للوحدات الإنتاجية الحديثة، ومن ثم يكون على متخذ القرار بإنشاء هذه الوحدات أن يتجه إلى البحث عن أسواق خارجية تستوعب هذا الإنتاج، وعلى البنك الممول أن يكون مدركا لطبيعة المخاطر الإضافية التي يشملها منح الائتمان لهذه المشروعات، فالسوق وتصريف الإنتاج هو المقوم الأساسي الذي من خلاله تقوم المشروعات المقترضة بسداد الائتمان والديون التي حصلت عليها.

4 – مصاعب تدبير النقد الأجنبي أمام تزايد العجز في ميزان المدفوعات للدولة والانخفاض المستمر لقيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية وبالتالي يجب مراعاة عدم السماح للمشروع بالحصول على قروض متوسطة وطويلة الأجل بالعملات الأجنبية حتى لا يزيد تعثرها نتيجة ارتفاع سعر العملات الأجنبية بمعدلات تفوق ربحية المشروعات.

أنواع القروض المصرفية المتعثرة

1 – تصنيف القروض المتعثرة وفق لدرجة التخبط:

– قروض متعثرة متوقعة: وهي ديون ذات طابع خاص، معروفة مقدما، ومتنبأ بها نتيجة حدوث

فجوة متوقعة ما بين التدفقات النقدية الخارجية من المشروع وتلك الداخلة إليه وتنجم هذه الديون أساسا من فشل المشروع خلال الفترة الحرجة، أو عدم نجاحهم في الوصول إلى التمويل المطلوب لتغطية احتياجات المشروع أو سداد التزاماتهم وتستخدم هذه الديون المتعثرة كوسيلة للضغط المباشر وغير المباشر على من يهمهم استمرار المشروع (البنوك، الدولة، المساهمون، الموردون...)، لتخفيف أعباء القروض والتسهيلات المقدمة للمشروع وزيادة دعمهم له.

– قروض متعثرة عشوائية الحدوث: وهي تلك الديون التي تحدث بشكل عارض حيث، يفاجئ المشروع بحوادث يصعب التنبؤ بها أو التحكم فيها أو التعامل معها، ويطلق عليها البعض أنها ترد على القوة القاهرة التي تؤدي إلى حدوث خسارة ضخمة غير محتملة تصيب المشروع وتؤدي إلى اختلال موارده، وعدم قدرته على سداد التزاماته مثل حدوث أعمال شغب أو إفلاس عدد كبير من المدينين، وبالتالي يصعب التأمين ضد هذه الديون بل وتكون نتيجتها أن يجد المشروع نفسه في موقف لا يحسد عليه غير قادر على سداد التزاماته التي حل مواعيد استحقاقها.

2 – تصنيف القروض المتعثرة وفقا لمسبباتها:

– القروض المتعثرة التي أوجدتها عوامل ذاتية: وهي تلك العوامل الخاصة بالمشروع ذاته:

• خلل في إعداد دراسات الجدوى التي أعدها المشروع



ومختلفة ومتداخلة، ونظرا لتداخل وتشابك أسبابها بنتائجها ومظاهرها وبعوامل يصعب التعامل معها، وتحتاج إلى خبرة لدراساتها دراسة علمية واقتراح علاج لها.

5 – تصنيف القروض المتعثرة وفقا لمرحلتها التي تم اكتشافها فيها:

– قرض متعثرة أولى في مرحلة التكوين لا تزال أسبابه كامنة تحت السطح وتأخذ بوادر غير محسوسة لا تثير انتباه المقرضين حيث أن مخاطرها لا زالت أولية.

– قرض متعثر ثانوي في مرحلة النمو حيث تجاوز مرحلة التكوين وأصبح له مظاهر واضحة ملموسة، ويمارس ضغوطا واضحة تزداد تدريجيا على متخذ القرار في المشروع، وعلى الجهات المقترضة التي بدأت تشعر بالقلق حول إمكانية سداد حقوقها.

بشكل عارض ونتيجة للممارسة النشاطية للمشروع ويسهل التغلب عليها نظرا لأن أسبابها عارضة بسيطة.

– القروض المتعثرة الدائمة: وهي تلك القروض التي تتعلق بأسباب هيكلية، وبالتالي، تأخذ وقتا طويلا في معالجتها لأنه تتطلب إصلاحا جذريا وهيكلية يحتاج إلى جهد كبير سواء في القيام به أو في إقناع القائمين على المشروع باستخدامه أو بقبوله كعلاج لحالة التعثر التي أصابت المشروع، وأدت إلى هذه النتائج وبالتالي فإنه يستغرق مزيدا من الوقت والجهد والتكلفة.

4 – تصنيف القروض المتعثرة وفقا لدرجة تعقدتها وتشابكها:

– قروض بسيطة سهل التعامل معها: وهذا النوع من القروض عادة ما يكون سهل القيام على علاجها والقضاء عليها وتجنب المشروع مخاطرها بالتالي استعادة المشروع لنشاطه بعد القضاء على هذه الظروف العارضة.

– قروض متعثرة معقدة: وهذا النوع من القروض المتعثرة يكون الغالب عليها أنها متعددة الأطراف خاصة من جانب المقرضين، وليسبب أو لآخر تعثر العميل في سدادها، وأصبح كل مقرض مشارك فيها يطالب باتخاذ إجراء معين ومحدد ضد العميل المقترض، ولكل منهم آرائه وتوجهاته وبينهم مصالح متعارضة، ومبلغه ضخم، وشروط متعددة

والوقوف على سير الأمور فيه.

• سيطرة مفهوم الربحية المرتفعة على متخذي القرار بالبنك وتفضيلاتهم المشروعات التي تعطي معدل مرتفع للربحية والتغاضي عن المخاطر التي تكتنفها وخاصة التغاضي عن القانون الاقتصادي الشهير الربحية = المخاطرة.

• خطأ البنك في تقدير الضمانات التي قدمها المشروع واعتماده على ضمانات عينية لا يسهل تسييلها.

القسم الثاني: ديون متعثرة ترجع إلى عوامل خارجية أخرى مثل: الظروف المحيطة: ترجع هذه الديون في نشأتها أساسا إلى حدوث ظروف غير مواتية تتمثل معظمها في الآتي:

• دخول النشاط الاقتصادي في مرحلة الركود أو الانكماش.

• رفع سعر البيع، مما يؤدي إلى انكماش الطلب وبالتالي انخفاض المبيعات.

• تغير أسواق المستهلكين وتغير النمط والسلوك الاستهلاكي لهم لظهور بدائل أكبر.

• التغيرات العالمية التي تحدث في الأسواق الدولية.

• الإغراق السعري الرهيب.

3 – تصنيف القروض المتعثرة حسب مقدار ثباتها واستمرارها:

– القروض المتعثرة العارضية: أي تلك التي تحدث

عن ذاتها وبصفة خاصة في تقدير التكاليف الاستثمارية الخاصة بالمشروع. وفي تقدير معدل العائد الخاص به.

• عدم الالتزام بالتوقيت المحدد بالبرامج التنفيذية الخاصة والتي لا يستطيع المشروع مواجهتها، أو الحصول على أموال إضافية لتغطيتها مما يوقعه في التعثر.

• عدم تقديم بيانات ومعلومات صحيحة مناسبة وكافية عن المشروع المقترض وإخفاء بيانات معينة عن البنك عند طلب التمويل وإظهار الأوضاع على غير حقيقتها، وإحداث مخالفات جسيمة.

• استخدام جانب كبير من رأس المال العامل الخاص بالمشروع في التوسع في تمويل الاستثمارات طويلة الأجل دون وجود مبرر لذلك.

• الرعونة الإدارية والتخلف الإداري والفساد داخل المشروع الذي ينجم عنه عدم التقيد بتعليمات البنك المانح للتمويل، وعدم تقيده بالتوجيهات والمخططات الواردة بدراسة الجدوى.

– الديون المتعثرة التي أوجدته عوامل خارجية:

القسم الأول: ديون متعثرة ترجع أسبابها للبنك المقدم للائتمان حيث كثيرا ما يسهم البنك الممول بإصابة عملائه بالتعثر نتيجة لأسباب عديدة من بينها:

• قصور الدراسات الائتمانية التي أعدها البنك عن المشروع الممول وعدم قيامه بمتابعة وزيارة العميل